NPT/CONF.2015/PC.II/WP.43

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

Distr: General
24 April 2013
Arabic
Original: English

الدورة الثانية

جنيف، ٢٢ نيسان/أبريل – ٣ أيار/مايو ٢٠١٣

تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية: استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية

ورقة عمل مقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية[١]

يدعو الإجراء ٢٠ من خطة العمل لعام ٢٠١٠ الأطرافَ في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أن تقدم تقارير عن الأنشطة المتصلة بمعاهدة عدم الانتشار. واستجابةً لذلك، يركّز هذا التقرير المقدم من الولايات المتحدة على الخطوات التي تتخذها الولايات المتحدة من أجل تعزيز استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

وتعترف المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بحق الأطراف في المعاهدة في إجراء البحوث ومواصلة تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية دون أي تمييز و ”وفقاً للمادتين الأولى والثانية من المعاهدة“. وتتضمن المادتان الأولى والثانية، مع المادة الثالثة (الضمانات)، التزامات عدم الانتشار بموجب المعاهدة. وتدعو المادة الرابعة أيضاً إلى ”أتم تبادل ممكن للمعدات والمواد والمعلومات العلمية والتقنية“ لتطوير الطاقة النووية في الأغراض السلمية، ”مع إيلاء المراعاة الحقّة لحاجات المناطق النامية من العالم“.

(١) هذه الورقة تستكمل الورقة التي أعدتها الولايات المتحدة عن الموضوع نفسه والتي قدمتها في الدورة الأولى (٢٠١٢) للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ (NPT/CONF.2015/PC.I/WP.19).

290413 290413 13-31004 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وتلتزم الولايات المتحدة التزاماً تاماً بالتعاون مع الدول الأخرى ومع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لدعم استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية في جميع أنحاء العالم، وفقاً للمادة الرابعة والبنود المناظرة في خطة عمل المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠. وكرر الرئيس أوباما في العام الماضي، في سول، تأكيد هذا الالتزام بـ ''تسخير طاقة الذرة، لا للحرب، إنما للأغراض السلمية''. ومن أجل المساعدة في كفالة سلامة وأمن أنشطتنا النووية والإسهام في التعاون الدولي في هذه المجالات، أصبحت الولايات المتحدة طرفاً في عدة اتفاقيات دولية ذات صلة وهي: اتفاقية الأمان النووي، واتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي، واتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي، والاتفاقية المشتركة المتعلقة بأمان التصرف في الوقود المستهلك والتصرف في النفايات المشعة، واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية. ووقَّعت الولايات المتحدة على تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. وأسدى مجلس شيوخ الولايات المتحدة المشورة بشأن الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي وتعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية في عام ٢٠٠٨، وأعطى موافقته على التصديق عليهما، وباتت المعاهدتان في انتظار تنفيذ التشريعات ذات الصلة.

وتفي الولايات المتحدة بالتزامنا المعلن بالمادة الرابعة من نواح كثيرة، سواء على الصعيد الثنائي أو المتعدد الأطراف، بما يشمل تقديم الدعم إلى برنامج التعاون التقني التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية وبرامج أخرى مثل الأمان النووي؛ واتفاقات التعاون السلمي في المجال النووي المبرمة بين الولايات المتحدة والبلدان الأخرى، والتي توفر الإطار القانوني للتجارة النووية؛ وبرامج التعاون القائمة بين الوكالات الحكومية للولايات المتحدة ونظيراتها الأجنبية.

المساعدة التقنية المقدمة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية

يشمل النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية هدف تسريع وتوسيع نطاق ''مساهمة الطاقة الذرية في السلام والصحة والرخاء في جميع أنحاء العالم''. وينفَّذ أحد العناصر الرئيسية للجهود التي تبذلها الوكالة في هذا المجال بواسطة برنامج الوكالة للتعاون التقني، وبدعم من المساهمات التي يتلقاها صندوق التعاون التقني. ولا تزال الولايات المتحدة أكبر مساهم فردي في صندوق التعاون التقني إذ تساهم بأكثر من ربع مجموع الواردات إليه منذ انعقاد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠. وفي العام الماضي وحده، قدمت الولايات المتحدة تبرعاً يناهز ٢٢ مليون دولار إلى الصندوق؛ وقد أوفدنا ما يقرب من ٥٠٠ خبير للمشاركة في الاجتماعات التقنية للوكالة؛ وتعهَّدنا بتقديم أكثر من أربعة

ملايين دولار كتمويل إضافي لأنشطة التدريب والزمالات، وحضور الخبراء من غير تكلفة، ومشروع بحثي منسق عن تحمض المحيطات والأثر الاقتصادي الناجم على مصائد الأسماك والمجتمعات الساحلية، تعزيزاً لجهود البحث بشأن آثار تحمض المحيطات على المناطق ذات المحصول السمكي الكبير والتي تعتمد اعتماداً كبيراً على الأغذية البحرية. ويعود هذا الدعم الحيوي إلى عقود مضت، ويبيِّن تاريخَنا القائم على توفير دعم قوي لأنشطة الوكالة في مجال التعاون التقني، وهي أنشطة نبقى على التزامنا الثابت بمواصلة دعمها في السنوات المقبلة. ونشجع أيضاً جميع الدول على الوفاء بالتزاماتها في صندوق التعاون التقني، بما يُضفي استقراراً لا غنى عنه على عملية تخطيط وتنفيذ التعاون التقني. وفي الوقت نفسه، سنستمر في العمل مع الوكالة الدولية والدول الأعضاء لكفالة استمرار استجابة البرنامج لاحتياجات جميع الدول الأعضاء بكفاءة وفعالية.

مبادرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتعلقة بالاستخدامات السلمية

أعلنت الولايات المتحدة في المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ عن مبادرة الاستخدامات السلمية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي تهدف إلى جمع ١٠٠ مليون دولار في شكل تمويل إضافي لأنشطة الوكالة، لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية على مدى خمس سنوات. وتعهَّدت الولايات المتحدة بتقديم ٥٠ مليون دولار تحقيقاً لهذه الغاية، وهي تعمل أيضاً مع الوكالة ومع بلدان أخرى ومساهمين آخرين لجمع تمويل مناظر للمبلغ الذي تعهدت به الولايات المتحدة، قبل موعد عقد المؤتمر الاستعراضي المقبل لأطراف معاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠١٥. ونرحب بالشراكة القائمة في هذا الصدد والتي تضم اليابان، وجمهورية كوريا، ونيوزيلندا، وأستراليا، والجمهورية التشيكية، وهنغاريا، والسويد، وفرنسا، وإندونيسيا، والبرازيل، وإيطاليا، والمملكة المتحدة، وكازاخستان، ونشجع الدول الأخرى على الإسهام في هذا المجهود.

وتتيح مبادرةُ الاستخدامات السلمية للمساهمين أن يقدموا الدعم للمشاريع غير المموَّلة التي وضعتها الوكالة الدولية وأولتها الأولوية بالتشاور مع الدول الأعضاء في الوكالة. وبالإضافة إلى ذلك، ولَّد الدعم المقدم إلى هذه المبادرة مرونةً إضافية لدى الوكالة في وضع وتنفيذ مشاريع تستجيب للاحتياجات غير المتوقعة أو العاجلة، مثل الاستجابة لفترات الجفاف المتواصلة في منطقة الساحل، ورصد النشاط الإشعاعي في البيئة البحرية من جراء حادث فوكوشيما. وتلقَّى هذان المشروعان دعماً كبيراً من عدة دول أعضاء في إطار مبادرة الاستخدامات السلمية. وسيساعد توفير تمويل إضافي للاستخدامات السلمية عن طريق الوكالة في تحقيق هدف الإجراء ٥٥ الوارد في خطة عمل معاهدة

عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، وسيوسِّع من نطاق القدرة الفريدة للوكالة على الإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية والبيئية الدولية المستدامة. وتقدَّم جميع مساهمات الولايات المتحدة في مبادرة الاستخدامات السلمية، والمساهمات الأخرى الخارجة عن الميزانية، إلى جانب دعمنا المستمر لصندوق التعاون التقني، فيما نواصل تأكيدنا للمساهمين المحتملين بأن مبادرة الاستخدامات السلمية تكمِّل آلية الدعم التقليدية بواسطة صندوق التعاون التقني ولا تحلُّ محلها بأي حال من الأحوال. وخلال السنوات الثلاث التي تلَت انعقاد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، موَّلت المساهمات المقدمة من الولايات المتحدة، بما يتجاوز ٢٤ مليون دولار، مشاريع وطنية وإقليمية محددة في إطار مبادرة الاستخدامات السلمية، وقد استفاد منها ما يقرب من ١٢٠ من الدول الأعضاء في الوكالة مع التركيز بوجه خاص على توفير التدريب والمعدات للبلدان النامية، بهدف تطبيق التقنيات النووية في مجال الصحة البشرية والأمن الغذائي وإدارة الموارد المائية، ووضع الهياكل الأساسية لتشغيل الطاقة النووية بصورة مأمونة ومُحكمة. ونخطط أيضاً لتخصيص نحو ٤ ملايين دولار في وقت قريب لمشاريع إضافية في إطار مبادرة الاستخدامات السلمية، في مجالات تطوير الهياكل الأساسية للطاقة النووية وسلامة الأغذية وحماية البيئة البحرية.

ويُظهر الدعم المقدم لمبادرة الاستخدامات السلمية الالتزام المستمر من جانب الولايات المتحدة والمساهمين الآخرين من الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بالوفاء بالتزامنا المعلن في المادة الرابعة بشأن التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وتعزيز أنشطة الوكالة في هذا المجال الهام. ونتطلع إلى مواصلة العمل مع الوكالة ومع الدول المساهِمة الأخرى على دعم مشاريع إضافية في السنوات المقبلة، ومعرفة المزيد عن أولويات الاستخدامات السلمية لجميع الأطراف في المعاهدة. وللاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن مبادرة الاستخدامات السلمية التي وضعتها الوكالة، واستكشاف مشاريع محتملة للتمويل، يُرجى زيارة الموقع التالي: http://www.iaea.org/newscenter/focus/pui.

ويُرجى الاطلاع أيضاً على الوصف الكتابي لمساهمة الولايات المتحدة في مبادرة الاستخدامات السلمية، ويمكن الحصول عليه من أعضاء وفد اللجنة التحضيرية للولايات المتحدة.

اتفاقات الولايات المتحدة للتعاون النووي

وضع الرئيس آيزنهاور في الخطاب الذي أدلى به أمام الجمعية العامة في عام ١٩٥٣، بعنوان ”تسخير الذرة من أجل السلام“، أسس التعاون النووي المدني بين الولايات المتحدة والبلدان والمنظمات الأخرى. وقد أبرمت الولايات المتحدة اتفاقات رسمية وملزمة قانوناً

للتعاون النووي مع ٤٩ دولة حالياً. وتضع الولايات المتحدة في اعتبارها، عند المشاركة في التعاون النووي، أهمية التشجيع على بلوغ أعلى مستويات عدم الانتشار النووي. وتوفر هذه الاتفاقات الإطار القانوني للتجارة النووية، بما في ذلك تصدير المواد النووية، والمفاعلات النووية، والمكونات الهامة للمفاعلات. وفي العامين الأخيرين، وضعت الولايات المتحدة حيز النفاذ اتفاقاً جديداً للتعاون النووي مع روسيا وجدَّدت اتفاقاً قائماً مع أستراليا.

وبالإضافة إلى اتفاقات التعاون النووي القائمة بين الولايات المتحدة ودول أخرى، التي تجيز التجارة النووية، ثمة ترتيبات تعاونية قائمة بين الوكالات التقنية للولايات المتحدة ونظيراتها في أكثر من ٤٠ بلداً. وتتيح هذه الترتيبات تبادل بعض المعلومات العلمية والتكنولوجية وأفضل الممارسات والتدريب. وعلى وجه الخصوص، يسعى هذا التعاون أساساً إلى إعداد القوة العاملة الماهرة اللازمة لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية مع إيلاء الاهتمام اللازم للأمان النووي والأمن النووي والضمانات النووية. وأخيراً، لدى الولايات المتحدة لجان ثنائية للتعاون النووي مع بلدان عدة بما يتيح تبادل الآراء بشأن مجموعة واسعة من مسائل السياسات النووية وتيسير تنسيق المشاريع في مجال تطوير التكنولوجيا، وأمان المفاعلات والنظائر المشعة، ومواجهة الطوارئ، والأمن، والضمانات.

ومن أجل تشجيع الدول على أن تخفض إلى الحد الأدنى من استخدام اليورانيوم العالي التخصيب في المخزونات المدنية، تنفِّذ الولايات المتحدة برنامجاً لتحويل المفاعلات، وهو يُسهم في تحويل مفاعلات البحوث المدنية المحلية والدولية ومرافق إنتاج النظائر من استخدام اليورانيوم العالي التخصيب إلى وقود اليورانيوم المنخفض التخصيب، حيثما كان ذلك ملائماً من الناحيتين التقنية والاقتصادية.

إطار جديد للتعاون النووي المدني

ذكر الرئيس أوباما في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، في براغ، أنه ”ينبغي لنا وضع إطار جديد للتعاون النووي المدني، بما يشمل إقامة بنك وقود دولي، كي تتمكن البلدان من الحصول على الطاقة في الأغراض السلمية دون زيادة مخاطر الانتشار“. وأشار في العام الماضي، في سول، إلى هذا الإطار الجديد في إطار الدعوة إلى ”التزام دولي بفتح دورة الوقود للمستقبل“. وينبغي أن تُكفَل للبلدان الممتثِلة لالتزاماتها بعدم الانتشار والتي تنظر في إقامة برامج للطاقة النووية أو تعمل على توسيع نطاق هذه البرامج إمكانيةُ الحصول بشكل موثوق على كل من التكنولوجيات النووية في الأغراض السلمية وخدمات الإمداد بالوقود، وأن يُكفَل أنها لن تحتاج للنظر في نفقات وصعوبات تنمية القدرات المحلية في مجال التخصيب أو إعادة المعالجة. ولئن كان من المتوقع تلبية الطلب العالمي على وقود المفاعلات عن طريق

السوق الدولية للوقود النووي التي تعمل جيداً، فمن شأن إنشاء آليات إضافية لضمان الإمدادات بالوقود، مثل بنك وقود دولي، أن يعزز الثقة. وقد دعمت الولايات المتحدة بقوة وضع هذه الآليات. ورحَّبنا بموافقة مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية على ثلاث آليات لضمان الإمدادات بالوقود للدول الأعضاء في الوكالة. وهي تشمل احتياطي الوقود النووي في أنغارسك، روسيا، الذي وافق عليه مجلس محافظي الوكالة في عام ٢٠٠٩؛ وبنك اليورانيوم المنخفض التخصيب برعاية الوكالة، الذي جرت الموافقة عليه في عام ٢٠١٠؛ والاتفاق النموذجي لضمانات الإمداد بالوقود النووي الذي اقترحته المملكة المتحدة وجرت الموافقة عليه في عام ٢٠١١، وهو يوفر آلية لضمان الإمدادات بين الدول الشريكة والوكالة. وسيموَّل بنك اليورانيوم المنخفض التخصيب التابع للوكالة بواسطة مساهمات تناهز ٥٠ مليون دولار من الولايات المتحدة، و ٥٠ مليون دولار من المبادرة المتعلقة بالتهديد النووي، و ٢٥ مليون يورو من الاتحاد الأوروبي، و ١٠ ملايين دولار من الإمارات العربية المتحدة، و ١٠ ملايين دولار من الكويت، و ٥ ملايين دولار من النرويج. ودعمت الولايات المتحدة تماماً كل تدبير من هذه التدابير، وهي ستواصل النظر في اتخاذ تدابير إضافية متعددة الأطراف لكفالة الحصول بشكل موثوق على الوقود النووي، الذي يشكل هدف الإجراء ٥٨ الوارد في خطة عمل معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠.

وبالإضافة إلى ذلك، أعلن وزير الطاقة تشو في آب/أغسطس ٢٠١١، بصورة رسمية، عن توافر الوقود النووي من إمدادات الوقود الأمريكية الموثوقة، وهي كناية عن احتياطي يقدَّر بـ ٢٣٠ طناً من اليورانيوم المنخفض التخصيب، مقارنةً بما سيتيحه البنك المقبل لليورانيوم المنخفض التخصيب التابع للوكالة، أي ٦٠ إلى ٨٠ طناً من الأطنان المستمدة من فائض اليورانيوم العالي التخصيب المخصص للاحتياجات الدفاعية. وعلى نحو ما أعلنه وزير الطاقة بودمان سابقاً، في عام ٢٠٠٥، فإن هذه المادة أصبحت متاحة انطلاقاً من ١٧,٤ من الأطنان المترية من فائض اليورانيوم العالي التخصيب الذي خُفض تركيزه ليصبح يورانيوم منخفض التخصيب، وحُفظ احتياطياً للتعامل مع حالات الانقطاع في إمدادات الوقود النووي، ويُخزن في موقع ”وستينغهاوس“ لصنع الوقود في كارولاينا الجنوبية. ويمكن لأي مورِّد في الولايات المتحدة يعاني من انقطاع في إمدادات الوقود بشكل يحول دون حصوله على اليورانيوم المنخفض التخصيب في ظروف السوق العادية، أن يتقدم بطلب لاستخدام إمدادات الوقود الموثوقة، ليصبح قادراً على توريد ذلك الوقود إلى الكيانات الأجنبية وفق الظروف المناسبة.